

العولمة المالية واثارها في الضريبة في بعض البلدان العربية

م. سهاد كشكول عبّاد

المستخلص

ظهر التحول نحو العولمة في ضوء التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية وخاصة تلك التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين الماضي. إذ تحول الاقتصاد العالمي بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. ولم تتوقف الأمور عن هذا الحد إذ إن التطور العالمي الحديث وما يشهده العالم من سيطرة العولمة الجديدة التي تدعو لحرية التجارة وسهولة تبادل البضائع والسلع والأفكار والخبرات وانتقالها بشكل يكاد يتجاوز مفهوم الدولة القومية وحمايتها لمنتجاتها الوطنية وما يلحق ذلك من سياسات مالية وضريبية لتحقيق ذلك. تؤثر العولمة وما يتبعها من اندماج دولي إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع على قدرة الدول في تحصيل الضرائب، وعلى توزيع الأعباء، ومن المرجح أيضاً " أن يزداد تأثير العولمة بمرور الوقت على إيرادات الضرائب، فقد حدث تحول بارز من الضرائب النوعية إلى ضرائب المبيعات خلال فترة التسعينات، إذ بدأ أثر العولمة في الظهور بشكل أكثر حدة مع تحرير أسواق المال وزيادة اندماج الاقتصاديات. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث أن العولمة مع كل ما تحمله من تقدم تقني وفتح الأسواق وتحرير التجارة... الخ تهدد الدول التي لم تسارع بإعادة هيكلة مؤسساتها لإنتاج سلع تنافسية تحمي اقتصادها من التبعية. أما التوصيات التي توصل إليها البحث هوالنهوض بالموارد البشرية ودعم النمو في القطاعات كافة الاقتصادية والصناعية والمصارف بالشكل الذي يوائم متطلبات العولمة. الكلمات المفتاحية العولمة المالية، الضريبة، الاستثمار الأجنبي، التهرب الضريبي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد العالمي.

Abstract

Transition appeared towards globalization in the light of the rapid, successive and profound changes in the global implications and future directions, particularly witnessed the last quarter of the past twentieth century. The global economy is already turning to the small village of rival parties by the technological revolution and informatics. Things did not stop this limit as the modern global development and attest the world from the control of the new globalization, which calls for free trade and ease the exchange of goods, ideas and experiences and travels almost beyond the concept of the nation-state and the protection of national products and suffered from fiscal and tax policies to achieve it. Globalization, and the subsequent international integration, along with the rapid technological advances affect on the ability of countries in the collection of taxes, and the distribution of the burdens, it is likely that "there is an impact of globalization over time on tax revenues, and there has been a notable shift from specific taxes to sales taxes during the nineties as the impact of globalization appeared to emerge even more sharply with the liberalization of capital markets and increasing integration of economies. One of the main conclusions reached by the research is that the globalization with all their attendant technical advances, open markets and trade liberalization etc... threaten the states that have not accelerated to re-structure institutions to produce competitive goods to protect our economy from dependence. One of the main recommendations of the research is that the advancement of human resources to support growth in all economic and industrial sectors and banks as a way that harmonizes the requirements of globalization.

key words

Financial Globalization, Taxation, Foreign Investment, Tax Evasion, International Economic Relations, World Economy.

* عضو هيئة تدريس /جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد

□ أ- المحور الاول

المقدمة

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة في حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة الحدود ، وتعاضل التدفقات الرأسمالية الدولية ، مع سرعة انتشار التكنولوجيا. إذ أصبحت القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد اجزاء العالم تترتب عليها نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في أجزاء العالم الأخرى ، وقد اهتم الاقتصاديون بهذه الظاهرة على أساس انها ما يسمى بالعولمة . وينجم عن العولمة الكثير من التحديات للدول النامية ، فهي تمثل بالنسبة لها سلاح ذو حدين ، إذ تعتبر لها فرص للمزيد من النمو ولكن في نفس الوقت تطرح أمامها مخاطر تتمثل في مزيد من التهميش . ويرى بعض الاقتصاديين أن زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي قد تمثل أهم فرص لزيادة رفاهيتها في الاجل الطويل ، وذلك عن طريق الاستفادة من مزايا التخصص وتوسيع نطاق الاسواق عن طريق التجارة ، فضلا إلى امكانية تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات . لكن في المقابل تستطيع الدول المتقدمة السيطرة على الدول النامية لعدم قدرة هذه الاخيرة على منافستها في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والتكنولوجية الخ ، وبالتالي فان كل هذا من شأنه ان يكرس نظام التبعية ويؤدي إلى استغلال ثروات وقدرات الدول النامية وتوظيفها لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة

□ 1- مشكلة البحث-

إن ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي قد أثر على سرعة المعاملات الدولية وانتقال الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم لتداول الدولي للعمليات الأجنبية.

□ 2- أهمية البحث-

تحديد أثر العولمة المالية على الضريبة وما رافقها من ثورة علمية وتكنولوجية نظرا للدور المهم الذي تكسبه الضريبة في زيادة إيرادات الدولة ولتحقيق الأهداف العامة لها .

□ 3- هدف البحث-

انسجاما مع ما تقدم يسعى البحث إلى تقديم دراسة معرفية وفكرية وتقديم خدمة إلى السلطة المالية لبيان مدى أثر العولمة المالية على الضريبة في بعض البلدان العربية في ضوء النتائج التي أفرزتها العولمة، لتحقيق رضا المكلف فضلاً ان الهدف يأتي منسجما مع التوجهات الحديثة وفقاً للمنظور الاستراتيجي والتطورات التكنولوجية.

4- فرضية البحث.

اعتمدت الدراسة على الفرضيات الآتية :

أ. بالرغم من الإيرادات العالية من الضريبة في زمن العولمة إلا أنها لم تلبي احتياجات تمويل النفقات الأساسية .

ب. تمثل الضريبة مورد مالي مهم لا أنه يجب توفير جهاز اداري ضريبي كفوء.

5- مجتمع البحث.

تم توزيع استمارة الاستبانة على المخمنين والمدققين في قسم الشركات وقسم الأعمال التجارية وقسم الرقابة والتدقيق من مدراء ومخمنين إذ وزعت 60 استمارة اعطي منها 50 استمارة والتي اعتمدت أساسا للتحليل .

منهجية البحث والمقاييس المستخدمة فيه

6- منهجية البحث الاعتماد على الاسلوب الوصفي والكمي معا

استخدمت مجموعة من الوسائل والأدوات الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ، وجرى معالجتها باستخدام الحاسبة الالكترونية ، والحزمة الإحصائية (SPSS) والوسائل الإحصائية المستخدمة هي :-

أ.الوسط الحسابي : Arithmetic mean

ب- معامل الارتباط (spearman)

ج- أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis

د- قوة شدة الاجابة (وفق مقياس ليكرت) الخماسي .

م- تحليل التباين (ANOVA):

ن- اختبار (F) .

7- الدراسات السابقة

* الدراسات العراقية

1- دراسة العادل 2010،

اطروحة دكتوراه في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد الموسومة (تنمية التخلف في بعض الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية – تجارب لدول مختارة) أشارت الاطروحة الموسومة إلى تحليل الأسباب التي عمقت ظاهرة التخلف في بعض الدول

النامية والتي أضافت لها اعباء جديدة . وتسليط الضوء على عملية التفاعل التي جرت بين التنمية والعولمة في جانبها الاقتصادي وما افرزته من معطيات ، فضلاً عن تحليل أثر التحولات الجارية في الاقتصادات المتقدمة والمتجهة نحو الصناعة المعرفية ، على عملية التنمية الجارية في الدول ال نامية ، ومحاولة استشراف مستقبل تلك العملية . وتوصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات منها . ان الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تشكل مصدر تهديد مستمر لها من خلال الضغط عليها للحصول على مزيد من الامتيازات والتنازلات أو مواجهة إيقاف المصانع والانتقال إلى دول أخرى . وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات منها . ضرورة توجيه الاهتمام للصناعة التحويلية بأشكالها التقليدية والحديثة (الرقمية) بدلاً من الاتجاه الداعي إلى ضرورة التوسع في الصناعة الاستخراجية والتعدين (النفط الخام) بهدف زيادة انتاجه وزيادة الإيرادات الدولة ، ذلك كون الأولى تقود إلى الاستفادة محلياً من القيمة المضافة المتولدة من تصنيع المواد الأولية كون أسعار منتجاتها تعد مستقرة نسبياً في السوق العالمية ، بينما تعد الرقمية المستقبل وذو القيمة المضافة العالية في ظل العولمة .

2- دراسة عبادي 2006 :

رسالة ماجستير في الاقتصاد / جامعة بغداد / الموسومة (العولمة الاقتصادية و أثرها على القطاع الزراعي في دول عربية مختارة (مصر ، الاردن ، سوريا) اكدت الدراسة ان للاستثمار الأجنبي المباشر إنه أحد م آليات العولمة والمرتبطة ارتباطاً طريداً مع كل من حرية التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية بجانب ارتباطه بمؤسسات التمويل الدولية التي تقوم بأعداد البيئة الاقتصادية المناسبة لتدفقه إلى البلدان النامية المضيفة . ومن أهم ما توصل إليه الباحث ضرورة اهتمام الدول العربية بما يجري من تحولات اقتصادية دولية ستؤثر حتماً على الاقتصاد العربي مما يتطلب وضع السياسات الزراعية المناسبة التي تأخذ هذه المتغيرات بنظر الاعتبار ومن الشروط اللازمة في هذا المجال هو العمل على توظيف منجزات العلم والتقانة في المجال الزراعي وانسحاب الدولة تدريجياً من سياسات دعم المنتجين الزراعيين بحيث تعوض التقنية المس تخدمة هذا الدعم من خلال زيادة مستويات الانتاجية الزراعية مما يمكن من خضوع أسعار السلع الزراعية إلى سعر السوق .

3- دراسة الزبيدي 2009 :

رسالة ماجستير في الاقتصاد مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد (العولمة الاقتصادية وتأثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة في دول مختارة (مصر والاردن حالة دراسية) تؤكد الدراسة إلى تحديد الأثر السلبي للعولمة الاقتصادية في أسواق العمل ومدى مساهمتها في التأثير في المستوى العام للتشغيل في هذه الأسواق وذلك من خلال دراسة نموذج

(مصر والاردن) كحالة دراسية . ومن أهم ما توصل إليه الباحث ان التطورات التكنولوجية الكبيرة والثورة الهائلة في الاتصالات والمعلوماتية في المجالات كافة خلقت نوعا جديدا من الطلب على العمالة يمتاز بالمهارة والمعرفة والخبرة وان العمالة التقليدية لا تتواءم مع هذا النوع من الطلب لا سيما في البلدان العربية مما خلق فجوة بين ما معروض وما مطلوب من العمالة في سوق العمل وادى إلى ارتفاع البطالة التي اصبحت بفضل ذلك التطور بطالة هيكلية حتى في الدول الرأسمالية لكبرى . أما التوصيات التي توصل إليها الباحث . عدم الاعتماد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لحل المشاكل الاقتصادية بل يجب الاعتماد وبشكل أكبر على الاستثمار المحلي وتقديم الدعم له واعطاءه الفرصة المناسبة والعمل على دعم وتشجيع الابتكارات العلمية وتقديم التسهيلات والدعم لها وتوظيفها فيما يحقق استثمارات جديدة للمساهمة في توفير فرص العمل .

اولاً-الاطار المفاهيمي للضرائب والعمولة

1.1 مفهوم الضريبة

الضريبة هي فريضة نقدية تجبها الدولة جبرا بصورة نهائية من الاشخاص سواء كانوا اشخاصا طبيعيين (افراد) أم اشخاصا معنويين (شركات) من دون مقابل مباشر لمصلحة المجتمع . (Kotler,1972:425) أو أنها استقطاع نقدي إجباري تحدده الدولة ويلزم الأشخاص سواء كانوا افراداً أم شركات بأدائه للدولة بصفة نهائية ومن دون مقابل وذلك تمكينا لل دولة من القيام بوظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (Sommcrfeld , other ,1980 :1) .

أو هي فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبرا من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية (علي 2002 ، 83) .

بناء على ما تقدم يمكن تعريف الضريبة بأنها مبلغ من النقود ، يلزم الافراد بأدائه للسلطات العامة ، جبرا دون مقابل معين ، لكي تتمكن الدولة من القيام بتقديم الحاجات العامة الملقة على عاتقها .

1-2 - أهداف الضريبة- تسعى النظم الضريبية من وراء فرض الضريبة إلى تحقيق أهداف مختلفة أهمها . (ابو حشيش ، 2010 : 33) :-

أ - الهدف المالي :- زيادة الإيرادات المحلية إلى اقصى حد ممكن وذلك من اجل تغطية نفقات الدولة المتزايدة والناجمة عن تزايد الخدمات التي تقدمها للمجتمع وتوسعها في دعم المشاريع الإنمائية .

ب - **الهدف الاجتماعي** - إعادة توزيع الدخل الفردي عن طريق فرض الضرائب المتصاعدة التي تؤدي إلى اقتطاع جزء من هذا الدخل من الفئة القادرة ماليا وإنفاقه لمنفعة فئات أخرى قدرتها أقل تحفيقا لأغراض اجتماعية . اصلاحية أهمها .

1- عدم تركيز الثروة في يد فئة محدودة من افراد المجتمع.

2- تضيق حدة التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة.

ج - **الهدف الاقتصادي** :- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الانمائية وبخاصة الصناعية والزراعية والصحية واعمل النقل البحري عن طريق ما يلي

1- منح اعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية تخفف من الكلف الانتاجية وتزيد من امكانية الأرباح الاستثمارية .

2- توفير الحماية الكافية للصناعة المحلية عن طريق منع سلتيراد السلع والبضائع المماثلة لها من الخارج أو فرض ضرائب عالية عليها .

3- اعفاء الصادرات إلى الخارج من الضريبة بشكل كلي أو جزئي .

2- **مفهوم العولمة** **لوعادها** :- ان العولمة هي ظاهرة العصر وبحكم شمولية ابعادها وعمق آثارها أصبحت قضيتها تثير جدلا بين الباحثين متضمنا المصطلح والمفهوم والتجليات والمضمون والوسائل والأهداف ، فهي ظاهرة تتطلب التحديد على كل صعيد لما تفرزه اهدافها من آثار وتبعات في العديد منالاتجاهات ، فالعالم تحول بالفعل إلى مسرح مفتوح بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية واصبح هناك سوقا" تتسع دائرتها ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين وأصبح اللاعبون الفاعلون في السوق العالمية ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسية وتكتلات اقتصادية عملاقة تسعى إلى إزالة القيود وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق .

أ- **مفهوم للعولمة**

ان العولمة هي تلك العملية المتشابكة التي يتفاعل فيها البشر في ظل مجتمع واحد

(John,1997:p12) أو إنها تدويل انتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها

(Harris,1993:755) . أو انها العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية

على الترتيبات الثقافية والاجتماعية ويزداد في نفس الوقت ادراك الأفراد لذلك التراجع

(Waters,1996:3) اوتعني عبارة عن زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد العالمي الحالي كما انها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم (Dunning,1997:13) ، أو هي ظاهرة سياسية واقتصادية وثقافية تسعى إلى جعل العالم كله في منظومة واحدة تسمح بتحريك عناصر الإنتاج (دون قيود ومعوقات) كالسلع ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة والفنية وتدار من خلال السياسات الاقتصادية والعلاقات المالية والتجارية وباستخدام الضغوط بانواعها لمجموعة من الفاعلين تضم دول وشركات ومؤسسات ، فأما الدول فهي الدول المتقدمة صناعيا وتقانيا ومعلوماتيا و أما الشركات فهي الشركات ذات النشاط العالمي وأما المؤسسات فلعل أبرزها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي واخيرا منظمة التجارة العالمية ، وان السبب في بروز هذه الظاهرة يعود إلى تحقيق أقصى منفعة اقتصادية لمجموعة الفاعلين دون الاكتراث لما ستؤول إليه النتائج من سلبيات على الجهات الأخرى في العالم من غير الفاعلين. (السامرائي ، 2003 ، 81)

ب- أبعاد العولمة

1-1 البعد التقني (الظاهر ، 2010: 24) يجمع معظم الباحثين على ان البعد التقني هو الدافع للأبعاد الأخرى ، الاقتصادي والسياسي والثقافي ، في ظاهرة العولمة فقد ساهم التطور التقني منذ اختراع العجلة إلى اختراع الانترنت في هذه الظاهرة . بل إنه وبطرق مختلفة تلعب التقنية دورا مهما في عملية العولمة وهي ضرورية لهذه العملية .

أهم أدوات البعد التقني

- أ - الانترنت وعالم الكمبيوتر .
- ب - تقنية الاتصالات الحديثة ، ابتداء بالبرقيات وانتهاءً بالهاتف الجوال .
- ج - سرعة التنقل من العربية إلى الطائرة .
- د - الصورة المرئية وسرعة مباشرة انتقال الاخبار والمعلومات بين الامم .

2.1 البعد السياسي حمدان ، 2010: 1

ان العولمة السياسية تعني نقل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه ، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها وبفعل موج العولمة في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات وقضايا البيئة ، أزداد اعتماد الدول من ناحية العلاقات السياسية

على بعضها البعض ، والعولمة في المنظور السياسي تعني ان الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي ، ولكن توجد الى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية ، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى الى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي ، مما يعني ان السيادة لا تكون لها الاهمية نفسها من الناحية الفعلية ، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية ، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية مما ينتج منه ان حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة . ولقد افرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر ابرزها :-

اولا:- يضعف ازدياد العلاقات الاقتصادية والثقافية من قدرة الحكومات ونفعها في مستوى الدولة القومية فلم تعد للدول السيطرة على نفوذ البضائع الاقتصادية وورودها من حدودها القومية .

ثانيا:- يجب ان ينسجم اغلب النطاقات التقليدية لمسؤولية الحكومة والاعمال الخاصة للدول الوطنية مع المعايير والمناهج الدولية .

ثالثا:- ان الدول مضطرة ان تعرف حاكميتها في اطار وحدة سياسية للؤمثل الاتحاد الأوربي ، آسيا ، أوبك .

3.1 البعد الثقافي : الغزي ، 2013 :3

العولمة على المستوى الثقافي تعميم انماط الثقافة الغربية عامة والاميركية خاصة من خلال توسيع نطاق انتشارها بطرق حضارية جديدة تخضع لمعطيات التكنولوجيا المعلوماتية بحيث ترتبط اطراف العالم بالثقافة الغالبة والمهيمنة على العالم ، من خلال السطوة الاعلامية المتمثلة في وسائل الاعلام المتطورة المنظورة والمقروعة والمسموعة وستشكل انطلاقة جديدة من خلال نشر ثقافة عالمية واحدة تخترق الثقافات المختلفة بحيث تحولها إلى توابع تخوض في مدار الثقافة العالمية الجديدة ، وهنا تدخل المجتمعات العربية في تحدي واثبات وجود لها من خلال هويتها الثقافية وتواصلها مع العالم من خلال التوافق بين الأصالة والمعاصرة ومواكبة الانماط الثقافية لدى الدول المتقدمة كأمريكا ، وأوروبا . وان الحديث عن الثقافة العربية تتجسد في مجالات عديدة منها الادب والفن والاعلام والطباعة والنشر وكل ما يمس الثقافة من قريب أو بعيد . والاعلام أخطر وأهم جهاز ثقافي يتم التأكيد عليه . وعولمة الاعلام تعني ان الاعلام هو المتنافس

الحقيقي لوسائل الثقافة العامة . وهو سمة مميزة من سمات العصر الحديث . وتشير عولمة الاعلام إلى تركيز وسائل الاعلام في عدد من التكتلات للرأسمالية العابرة للقارات والتي تروج إلى النمط الرأسمالي العالمي من خلال ما تقدمه وسائل الاعلام العالمية. وعولمة الاعلام تعتبر عملية ذات قدرة عالية على تجاوز الحدود والثقافات بين المجتمعات بفضل ما تقدمه التكنولوجيا من تطور هائل وسريع في الدمج والتكامل بين وسائل الاعلام المختلفة ، وهي تهدف إلى دمج أسواق العالم وتحقيق مكاسب لشركات عالمية من خلال الترويج الاعلامي لها . وهذا يأتي كله على حساب الدول الأخرى النامية ومنها الدول العربية . وقد تكون أمريكا على رأس الدول المتقدمة التي تصدر وسائل الاعلام والاتصال من خلال ادارتها لشركة " ماكريسوفت للاتصالات " وتصدير أجهزة الاعلام وقطع غيارها المختلفة من عدد وبرامج وبالتالي تتدفق تلك الوسائل من المؤسسات الأمريكية على الأخص أوروبا واليابان .

يمكن ان نقول ان وسائل الاعلام وشبكات الاتصال تؤدي مجموعة من المهام مجتمعة ضمن هدف واحد هو تحقيق ثقافة جديدة مشتركة واحدة في مسار العولمة .

1.4 البعد الاقتصادي (عبادي ، 2006 ، 1)

العولمة هي ظاهرة التعاون المتعدد الاطراف بين الدول باتجاه رفع الحدود فيما بينها ولدتها قوة التقدم في العلوم التكنولوجيا المعلوماتية وإذا كانت هذه بدأت في حرق الانتقال غير المقيد لرأس المال والتجارة والسلع والخدمات وانفتاح الاسواق وتحريرها بوجه السلع الأجنبية وحرية حركة رأس المال حيث المواد الأولية وتقيد لقدرة وقابلية الحكومات في السيطرة على اقتصاداتها .

وحاجة حقيقية لاسواق جديدة من اجل استيعاب الناتج آيا كان مصدره (زراعي ، صناعي أو غيره) بعد ان أخذت تعاني الاقتصادات الكبيرة المنتجة مما يسمى بالوصول للطاقة الاستيعابية القصوى . وانها اتسعت لتشمل الثقافة والقانون بل حتى القضايا السياسية والامنية فالعولمة آذن أصبحت عملية متواصلة في التوسع تؤثر على جميع النشاطات الانتاجية والاجتماعية والثقافية التي كانت تمارسها الدولة القومية ضمن حدودها . لذا فهي قوة هائلة لها القدرة على التأثير المباشر على حياة الشعوب بشتى ميادينها واثرت بالتالي على قواعد التعامل الحكومي (داخل الدولة) وكذلك على صعيد العلاقات بين الدول .

5 البعد المالي مفهوم العولمة المالية وعواملها اولاً، مفهوم العولمة المالية

ان العولمة المالية تمثل الناتج الاساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي ، مما أدى إلى تكامل وارتباط الاسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال الغاء القيود على حركة رؤوس الأموال عبر حدود الاسواق العالمية .(عبد المطلب ، 2001 : 33) وقد عرفت بإنها الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (حمزة ، 2011 : 42) ومن العوامل المساعدة على تطور العولمة المالية هي (مفتاح ، 2002 : 221) :-

إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال ، تطور أسواق السندات الدولية ، التطور الصناعي في بعض الدول النامية واندماجها في السوق المالي ، تطور وسائل الوقاية من المخاطر، زيادة اهمية تدفق رؤوس الأموال ذات الاستثمار الأجنبي المباشر ، التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات .

لا شك ان الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تركّز في كثير من المدد الزمنية على قيام الشركات غير الوطنية بانشاء مراكز تجميع بالدول المضيفة ولا سيما النامية ، تاركا الرقابة الاولية وكذلك البحوث لكي تتم بالدول الأم ، حتى ان الاعتقاد بخلق فرص العمل فاع وان تحقق فسيحقق ولكن ببغلفة عالية يتحملها دافع الضريبة بالدول المضيفة ، ان الواقع يشير إلى تغيير خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في رسم خريطة عالجه لانتشار وتدفق الاستثمارات الأجنبية بفضل الحركة الآلية للشركات متعددة الجنسيات والسياسات التحريرية التي اجتاحت العالم تحت مصطلح العولمة ، وأصبحت الدول النامية سواء راضية أم غير راضية لا تجد مفر من التعامل والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . (نافع ، 2002 : 68)

في ظل العولمة المالية كلما تمتعت الدولة بقدر أكبر من الاندماج المالي في الاقتصاد العالمي كلما حظيت على قدر أكبر من تدفقات رؤوس الأموال الدولية التي تحدد تحركاتها داخل السوق الدولية . وان هذه الحركة الدولية لرؤوس الأموال تؤدي إلى فوائد عديدة ، فهي تنقل الأموال من الدول ذات نسب الادخار العالي إلى الدول ذات العائد المرتفع مع تقلي درجة مخاطر الاستثمار من خلال إتساع قاعدة المستثمرين وانتشار المخاطر ، بدلا من تركزها في السوق المحلية بين عدد قليل من المستثمرين . (حسن ، 2001 : 132) .

ب - المحور الثاني

اولاً - العولمة المالية واثرها على الضريبة : عواد ، 2003 ، 1

تمثل الضرائب واحدة من المسائل الأساسية التي تركز اليها النظم المالية لدول العالم كافة وهذه الركيزة قديمة الوجود إذ ان نشوؤها المنظم مرتبط إلى حد كبير بظهور الدولة كنظام سياسي وسيادي .

هذه الديمومة المتواجدة إلى اعتبار بقاء الضريبة ونموها وتنوعها على الرغم من قدمها واحدة من النظم التي استطاعت الانسجام إلى حد ما لاغلب المتغيرات التي شهدتها التاريخ الانساني عموماً والمالي خصوصاً ، ومن هذه المتغيرات الافكار والتطبيقات التي كانت تدعو إلى صورة تكاد لا تخالف العولمة في مفهومها الحديث من حيث توسيع مفهوم الحرية الفردية وجعل الدولة حارسة للفرد في ممارسة نشاطه الاقتصادي ، وإلى تغيير هذا المفهوم وسيطرة الافكار الكنيزية في الدخل الحكومي وفرض الحماية الكمركية ، وما نشأ عن ذلك من اتساع لدور الضريبة وتنوع اغراضها . ولم تتوقف الامور عن هذا الحد إذ ان التطور العالمي الحديث وما يشهده العالم من سيطرة العولمة الجديدة التي تدعو لحرية التجارة وسهولة تبادل البضائع والسلع والافكار والخبرات وانتقالها بشكل يكاد يتجاوز مفهوم الدولة القومية وحمايتها لمنتجاتها الوطنية وما يلحق ذلك من سياسات مالية وضريبية لتحقيق ذلك . وتعد العولمة حجر الزاوية للتغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية ، فقد أصبح التناقض التدريجي للمسافات بين البلدان والأقاليم والحكومات والمؤسسات والشركات واضحاً تماماً ليس في التجارة والاستثمارات فحسب ، ولكن أيضاً في استخدام الموارد الطبيعية والعلمية ، وقد ساعدت عوامل عدة على الاتجاه نحو العولمة مثل التقدم السريع في تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات ، والتطورات الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق .

وكل هذه التطورات تضع القوانين الضريبية أي (الانظمة الضريبية) الحالية أمام تحد كبير من حيث تطبيق معايير ضرائب الدخل الدولية والذي يبين ان الضرائب على الدخل من أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة ويعد السبب في انتشار الضرائب على الدخل هو الاعتقاد بان الدخل هو افضل مقياس يمكن من خلاله معرفة المقدرة المالية للمكلف على دفع الضرائب (طاقة، العزاوي 2007 : 96) ومن حيث التطورات في مجال التجارة الالكترونية وتأثير الشركات متعددة الجنسية على هذه الانظمة الضريبية ولعل ما يشهده الاقتصاد الدولي من تطورات كبيرة ، أو تزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل قد أدى إلى ميلاد نظام جديد يتميز بالتححرر المالي ،

والذي نعني به اعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في ادارة انشطتها المالية ، من خلال الغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي ، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان ، وخفض نسبة الاحتياطي الالزامي ، والتوجه نحو اعتماد الادوات غير مباشرة للسياسة النقدية ، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والاجنبي وتمثل هذه الاجراءات التحرير المالي الداخلي ، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات ، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي (محمد ، شكوري ، 2004 : 2) وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال والتقدم إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع ، وأسواق الأموال الدولية ، مع سرعة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم كما أصبح للقرارات المالية والاحداث الاقتصادية التي تحدث في إحدى دول العالم - آثار على افراد ودول في مناطق أخرى من العالم وتسمى هذه الظاهرة بالعولمة المالية (مفتاح ، 2002 : 216) .

تؤثر العولمة وما يتبعها من اندماج دولي إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع على قدرة الدول في تحصيل الضرائب ، وعلى توزيع الأعباء ، ومن المرجح ايضاً ان يزيد تأثير العولمة بمرور الوقت على إيرادات الضرائب ، فقد حدث تحول بارز من الضرائب النوعية ومعنى هذا الأسلوب من الضرائب باختلاف الواقعة المنشئة للضريبة واختلاف طرق ومواعيد التحصيل مما يجعلها أداة ملائمة لتحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي فتهرب المكلف من دفع إحدى الضرائب النوعية على الدخل لا يؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب على الأنواع الأخرى من دخله ، وبذلك فإن هذا النوع من الضرائب أكثر ملائمة للدول المختلفة (طاقة ، العزاوي : 2007 ، 100) إلى ضرائب المبيعات العامة ، خلال مدة التسعينيات من القرن الماضي ، إذ بدأ أثر العولمة في الظهور بشكل أكثر حدة مع تحرير أسواق المال وزيادة اندماج الاقتصاديات .واليوم تحصل معظم الدول الصناعية على إيرادات من الضرائب أكثر مما كانت تحصل عليه قبل عقدين أو ثلاثة عقود ، ورغم ذلك فقد يكتشف المرء عند إمعان النظر بصورة أعمق وجود مجموعة من العوامل أو المشاكل التي تؤثر على أساس الانظمة الضريبية ، فقد تصل العولمة في المستقبل إلى طرق جديدة مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا والمعرفة في زيادة إيرادات الضرائب . (تانزي ، 2001 : 34) ومن الوسائل التي تعزز العولمة المالية .

1 - الشركات المتعددة الجنسية وأثرها على الدول النامية (شدود ، 1998 : 123)

ان الشركات العالمية باتت تمتد اقتصاديا وسياسيا في معظم الدول النامية ، وبدأت تعمل على فرض وجهة نظرها على هذه الدول ، وهذه الظاهرة تحمل في إطارها بداية تراجع كبير لمصالح هذه الدول أمام المصالح المختلفة للشركات العالمية ، وبدأت معايير التعامل ووسائله تختلف ، ففي المراحل السابقة كان النفوذ السياسي والاقتصادي للدول القوية هو الوسيلة الأساسية للدخول إلى أسواق الدول النامية ، والسيطرة على اقتصادياتها ، ومن خلال هذه العملية تدخل الشركات التي تحمل جنسية هذه الدولة إلى الاسواق وتحقق أرباحا كبيرة .

ان الشركات العالمية في الوقت الحالي هي التي تدرس اوضاع كل دولة من الدول النامية وتحدد الإمكانيات وطبيعة الموارد وحجم الأسواق المتاحة والمميزات النسبية التي تتوافر فيها وحجم الأرباح والفوائد التي يمكن ان تحققها ، وعلى وفق هذه الأسس والمعايير تعمل هذه الشركات على مد نشاطاتها إلى هذه الدول عن طريق العولمة الاقتصادية .

□ العولمة الاقتصادية لبعض البلدان العربية

شهد العالم تحولات وتغيرات سريعة وتطورت التجارة الدولية وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبرزت التكتلات الاقتصادية الاقليمية وتعددت اشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف العالم ، والأكثر من ذلك التطور ال هائل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي من خلال تطور الاتصالات وظهور شبكة الانترنت . لذا فإن العولمة هي كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي ، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل و بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق ان حدودها هي حدود العالم وزيادة التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال . وهذا ما سنلاحظه في الجدول (1)

جدول (1)

نصيب بعض الاقطار العربية من العولمة الاقتصادية (2011-2015) نسبة مئوية

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الدول					
البحرين	88,49	88,96	88,91	87,18	84,71
الامارات	85,62	88,74	87,40	85,00	87,77
قطر	0	0	78,65	80,12	80,10
سلطنة عمان	75,50	76,32	75,33	74,97	77,45
سعودية	0	0	69,58	66,35	57,99
كويت	64,60	68,22	67,35	65,96	60,78
مغرب	49,85	50,46	61,51	54,83	58,41
يمن	54,05	51,86	49,92	59,77	57,88
مصر	49,1	48,80	49,30	46,00	43,83
الاردن	70,37	64,89	64,55	67,80	66,01
سودان	0	39,92	39,25	28,12	28,05

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الارقام المستخرجة من الموقع Kof Index of Globalization لسنوات مختلفة

من الأرقام السابقة يمكن ان نبين ان العولمة الاقتصادية اتجه إلى البلدان العربية (الامارات ، قطر ، سلطنة عمان ، المغرب ، اليمن) . إذ ارتفعت العولمة الاقتصادية في الدول أعلاه كما يلي . في الامارات قدرت نسبة العولمة (85,62 %) لعام 2011 مقارنة بحوالي (88,74 %) لعام 2012 و (87,40 %) و (85,00 %) لعام 2013 ، 2014 على التوالي بالمقارنة لعام 2015 قدرت إلى (87,77 %) . وقطر قدرت العولمة الاقتصادية (78,65 %) لعام 2013 مقارنة لعام 2015 بقيمة وصلت إلى (80,10 %) ولعام 2011 وعام 2012 لم تحقق أي قيمة تذكر من العولمة الاقتصادية . بينما نمت العولمة في سلطنة عمان بقيمة وصلت إلى (75,50 %) عام 2011 واستمر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وصولاً إلى عام 2015 بقيمة وصلت إلى (77,45 %) .

ويعزى سبب الارتفاع لما تتميز الدول اعلاه مدى قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وذلك بعدة وسائل منها صياغة التشريعات القانونية بما يخدم استراتيجيات الاستثمار الأجنبية والعمل على وضع القيود لمنع الفساد المالي والإداري ، وتعتبر تدفقات

الاستثمار الأجنبي إحدى أهم المظاهر الرئيسية لحركة العولمة الاقتصادية ، كما تعتبر هذه الاستثمارات بالنسبة لجميع الدول النامية إحدى أهم مصادر التمويل الخارجي لمشروعاتها الداخلية إذ حلت في الفترة الأخيرة محل القروض المصرفية والمساعدات الرسمية للتنمية . ويمكن لاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الاستفادة من العولمة من خلال تزايد وتيرة التبادل التجاري مع مختلف دول العالم ، الأمر الذي يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق نمو الصادرات الوطنية إلى الاسواق الاقليمية والدولية وزيادة الاستثمار الوطني والاجنبي في الدولة . وتسعى دولة الامارات إلى تنويع نجاح السياسة الاقتصادية للدولة للتعامل مع المستجدات المستقبلية بما فيها العولمة .

(غالب ، 2002 : 25) . والمغرب قدرت (49,85%) لعام 2011 مقارنة إلى (58,41%) لعام 2015 . واليمن وصلت نسبة العولمة الاقتصادية إلى (54,05%) لعام 2011 مقارنة بقيمة (57,88%) لعام 2015 . ويعود سبب الارتفاع إلى انفتاح الاقتصاد على التجارة العالمية ، وزيادة الاستهلاك الداخلي للسلع الدولية وحاجة الاستثمار إلى المواد الأولية ونصف المصنعة التي ارتفعت اسعارها في السوق الدولية في السنوات الأخيرة ، فضلا عن التحسن المعيشي للسكان وظهور أنماط جديدة من الاستهلاك . نلاحظ ان بعض الدول العربية حققت انخفاضا ملحوظا في العولمة الاقتصادية كما في (البحرين ، السعودية ، الكويت) . في السعودية قدرت العولمة الاقتصادية إلى (57,99%) لعام 2015 وعام 2011 لم تحقق أي نسبة تذكر . والبحرين حققت نسبة العولمة الاقتصادية إلى (84,71%) لعام 2015 مقارنة لعام 2011 بقيمة (88,49%) والكويت وصلت إلى (64,60%) لعام 2011 و (68,22%) و (67,35%) و (65,96%) للاعوام 2012 و 2013 و 2014 على التوالي وعام 2015 قدرت (60,78%) . ويعود الانخفاض إلى السيطرة الكبيرة للشركات المتعددة الجنسية على نشاط التجارة والاستثمار ، والذي يؤثر ويضعف الانتاج مما سيؤدي على عدم دخول المنافسة . وتفشي البطالة وانتشارها والتي ستدفع الكثيرين للهجرة والبحث عن العمل . وفقدان هوية المجتمعات بما فيها المعالم الشخصية وسيادتها وخصوصيتها . فضلا عن تضخم التفاوت الاقتصادي بين دول العالم . (ماطر ، 2015 : 5) . وفي مصر قدرت نسبة العولمة إلى (43,83%) لعام 2015 مقارنة لعام 2011 بقيمة وصلت (49,1%) ويعزى سبب الانخفاض إلى المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية (خصوصا قصيرة الامد مثل استثمارات الحافظة المالية) . التعرض لهجمات المضاربة ، هروب الأموال الوطنية ، ودخول الأموال غي ر النظيفة (غسيل الأموال) . (الاسرج ، 2004 : 11) . والسودان قدرت إلى (28,05%) عام 2015 ولم تحصل أي قيمة تذكر لعام 2011 . إذ يعود سبب انخفاض العولمة إلى تدهور الاوضاع الامنية والسياسية . السيطرة على رؤوس الأموال واستثمارها في الغرب . الهيمنة الامريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على

سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي .سيطرة الشركات العملاقة عمليا على الاقتصاد العالمي .اضعاف قوة وموارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط ، إذ تم اضعاف أهميته كسلعة حينما تم استثنائه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية . اسوة بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الكمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة فما زالت هذه الدول وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيمياوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الكمركية والضرائب الباهضة التي تفرضها الدول المستهلكة . ظهور عملية الاغراق التي ترتبط بالسعر ، وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيرا عن سعر المثل في السوق المحلي والمنتجة لهذه السلعة أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الانتاج ويتم تداولها لفترة زمنية . (الأسمرى ، 2010 : 1).

2 -التنسيق الضريبي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية :-

يقصر التنسيق الضريبي في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية العادية على الحد من أعباء الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومحاولة اجراءاتها قدر الامكان بغية الحفاظ على ديمومة هذه العلاقات ، فيتمحور التنسيق الضريبي في اقرار الدول بعض الاعفاءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب والعمل بمبدأ المعاملة بالمثل ، كما قد يأخذ التنسيق الضريبي صورة محاربة الازدواج الضريبي المتعلق ببعض الضرائب على الدخول سواء بمراجعة التشريعات أو القيام بابرام اتفاقيات من اجل الحد من الازدواج . (يوسف ، 2008 : 98).

3 -التهرب الضريبي والشركات العالمية

تلجأ بعض الشركات العالمية ، والبنوك والمصارف المختلفة إلى التلاعب بوثائقها بهدف تخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليها ، وتؤدي هذه العملية إلى تخفيض المبالغ المقدمة للدولة ، وهذا ما يضعف الدولة عن اداء المهام والوظائف المختلفة المطلوب منها تحقيقها ، وتعمل الشركات العالمية في ظل نشاطات العولمة بأسلوب لا يتفق مع القوانين الضريبية المعمول بها ، وهذا الأسلوب يؤدي إلى خفض الضريبة على العوائد المستحقة إلى أدنى حد ممكن وتلجأ هذه الشركات عبر نفوذها الواسع إلى دفع الدول لايجاد أنظمة وقوانين ، وتشريعات ضريبية تنسجم مع مصالحها العامة وتستهدف هذه الأنظمة تخفيض معدلات الضريبة إلى مستويات متدنية .(شذود ، 1998 : 124)

وبناء على ما تقدم ذكره عن التهرب الضريبي يتضح بأن الاشكالية التي بين الادارة الضريبية وبين المكلف هي (قصور الافصاح) الذي يلجأ إليه الاخير بقرار متعمد يتخذه على أساس الموازنة بين مبالغ الضريبة التي ستحتفظ بها لنفسه وبين المخاطر المحتملة بقياسه بمجموع الأموال التي س يلتزم بدفعها كضريبة وكغرامات وكمصاريق من جراء اكتشاف (قصور الافصاح) الذي لجأ إليه لقاء تقديم اقراره الضريبي السنوي إلى الادارة الضريبية . إذ إن الاخيرة لا تستطيع عمليا ان تحيط علما بكافة المعاملات الاقتصادية التي يجريها الاشخاص في المجتمع ، فأن الخيار الممكن والمتاح امامها عمليا هو في محاولة التأثير على العوامل والمتغيرات التي تشكل الدوافع المغرية التي أمام المكلف لإتخاذ هذا القرار . وفي ضوء تحليلات الفرد العقلانية فلن المطلوب من الادارة الضريبية ان تجعل المخاطر المحتملة عن قيام المكلف باخفاء كل أو جزء من دخله عما يصرح به معلومات وبيانات في اقراره الضريبي السنوي كافية أو فعالة لردعه . أو ردع أكبر عدد ممكن من المكلفين عن القيام بذلك مستقبلا . (النعيمي ، 2005 : 40) ولهذا السبب نلاحظ ان نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي تختلف من قطر عربي لآخر حسب التهرب من الضرائب كما في الجدول الآتي .

جدول (2)

نسبة الضرائب لبعض الاقطار للفترة (2011-2015)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الدول					
السعودية	2,2	2,3	2,7	2,8	3,3
الامارات	1,5	2,4	2,4	2,5	2,8
المغرب	23,0	24,0	22,4	22,1	21,2
مصر	14,0	12,5	13,6	12,1	12,6
السودان	6,0	6,2	6,0	5,6	6,6
الكويت	0,8	0,7	0,7	0,9	1,3
سلطنة عمان	2,7	3,1	3,1	3,0	3,5
الاردن	15,0	15,4	15,6	15,9	15,5
البحرين	1,1	1,2	1,1	0,8	0,8
قطر	5,8	8,5	5,7	6,8	4,3
يمن	5,7	7,9	8,2	8,0	9,2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 ، 2016

المسحوبة من الموقع الالكتروني www.amf.org

تشمل الإيرادات الضريبية مصدرا رئيسا للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا. إذ ارتفعت الإيرادات الضريبية في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، سلطنة عمان). في السعودية قدرت نسبة الضريبة المفروضة (2,2%) لعام 2011 مقارنة (2,7%) في العام 2013 و (2,8%) عام 2014 وصولاً إلى (3,3%) لعام 2015. والإمارات وصلت (1,5%) عام 2011 ونسبة أعلى (2,4%) و (2,5%) للعامين 2013 و 2014. على التوالي بالمقارنة لعام 2015 بنسبة قدرت إلى (2,8%). وفي الكويت قدرت نسبة الضريبة المفروضة (0,8%) لعام 2011 مقارنة إلى (1,3%) لعام 2015. ونمت الإيرادات الضريبية في سلطنة عمان إلى (2,7%) عام 2011 واستمر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وصولاً إلى عام 2015 بقيمة قدرت (3,5%).

ويعزى ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى نمو حصيلّة الضرائب على الانتاج والاستهلاك. مما ساهم بقاء أسعار النفط العالمية عند مستوياتها العالية. وارتفاع معدلات انتاج النفط والغاز الطبيعي في زيادة حصيلّة الإيرادات المالية في معظم الدول العربية. نفطية مما أدى إلى عودة بعض الاقتصادات العربية وان كان بوتيرة بطيئة، إذ إن الإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال التحصيل الضريبي لها دورا كبيرا في زيادة حصيلّة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية والحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية وترسيخ أسس العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وتعزيز البنية الأساسية. وإتجاه عدد من الدول العربية إلى زيادة الاتفاق العام لتعزيز الطلب المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك في ضوء تراجع الطلب الخارجي بسبب تفاقم أزمة الديون العالمية وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي. (تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015: 113).

والمغرب قدرت نسبة الضريبة (23,0%) لعام 2011 مقارنة لعام 2015 وصلت إلى (21,2%). فيما قدرت نسبة الضريبة لمصر (14,0%) عام 2011 بالمقارنة إلى (12,6%) عام 2015. والبحرين قدرت 0,8% عام 2015 بالمقارنة إلى 1,1% لعام 2011 ويعزى سبب الانخفاض إلى هبوط الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الإيرادات الضريبية خلال العام. فضلاً عن انخفاض الضرائب على الدخل والأرباح. (تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016: 173) كما ان انخفاض الانتاج النفطي أو نموه بمعدلات بطيئة. وكذلك مساهمة الأوضاع السياسية والأمنية المتردية والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات الضريبية (تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014: 122). والسودان وصلت نسبة

الضريبة إلى (6,0%) عام 2011 بالمقارنة إلى (6,6%) لعام 2015 وتعزى زيادة الإيرادات الضريبية إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على التجارة الخارجية والضرائب المفروضة على السلع والخدمات . فضلاً عن الجهود المبذولة لتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتطبيق نظام التحصيل الإلكتروني ونظام التقدير الذاتي من أجل تحسين التحصيل الضريبي وبما يدعم الإيرادات الضريبية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014 : 174) .

ج- المحور الثالث الجانب العملي

تم استخدام مجموعة من الوسائل والادوات الاحصائية الملائمة لطبيعة البيانات ، وجرى معالجتها باستخدام الحاسبة الالكترونية ، والحزمة الاحصائية (spss) والوسائل الاحصائية المستخدمة هي :-

أ.الوسط الحسابي Arithmetic mean

وهو قيمة وصفية تعطي فكرة اولية عن طبيعة المجموعات الاحصائية ، ويعد من أقر المتوسطات تداولاً لسهولة استخدامه ، وقد استخدم في وصف متغيرات البحث .

ب- معامل الارتبـاط spearmanr

لقياس العلاقة بين متغيرات البحث فعند وجود علاقة معنوية يدل على ان تغيرأحد المتغيرات بأي اتجاه يؤدي إلى تغير المتغير الآخر بنفس الاتجاه ، وإذا كانت العلاقة غير معنوية فيدل على ضعف العلاقة بين المتغيرين .

ج- اسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis

ويعد أداة هامة لقياس الظواهر والتنبؤ بها ، إذ يصف العلاقة والاثـر بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد ، ويستخدم لإيجاد العلاقة السببية بين اي متغيرين من متغيرات الدراسة ، ويعتمد على وجود علاقة منطقية تفسر سبب الارتباط بينهما.

د- قوة شدة الاجاب فوق مقياس ليكرت الخماسي

وهو يسـرلوي (عدد اجابات اتفق تماماً × 5) + (عدد اجابات اتفق × 4) + (عدد اجابات محايد × 3) ÷ عدد العينة ويعد المؤشر قويا اذا كان اكبر من (3) ويعد ضعيفا إذا كان أصغر من (3) وقويا جدا إذا كان أكبر من (4) .

م-تحليل التباين Anova:

لاختبار معادلة الاتحاد وذلك لقياس قوة المتغيرات المستقلة على المتغيرات المعتمدة

ن-اختبار F:

كلما كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الجدولية دل على وجود علاقة معنوية للنموذج ككل. أظهرت نتائج الإجابة على الاسئلة والتي كان عددها 18 سؤالا (الملحق 1) وكما موضح في الجدول الاحصائي أدناه .

جدول (3)

التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي

الرمز	الحالة	اتفق تماما		اتفق		محايد		غير متفق		غير متفق		المجموع
		تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	تكرار النسبة	المجموع
A0	تلجأ بعض الشركات العالمية والبنوك والمصارف المختلفة إلى التلاعب بوثائقها بهدف تخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليها .	35	70%	13	26%	1	2%	1	2%	0	0	4,66
A1	ان العولمة الاقتصادية جاءت نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي رافقت نشوء الرأسمالية بوصفها نظاما عالميا .	27	54%	19	38%	3	6%	0	0	1	2%	4,42
A2	ان العولمة السياسية تعني تحويل السلطة من المركزية إلى اللامركزية عبر مؤسسات مالية وعالمية وتسير العالم .	48	96%	2	4%	0	0	0	0	0	0	4,96
A3	عولمة الاعلام تهدف إلى دمج أسواق العالم وتحقيق مكاسب لشركات عالمية من خلال الترويج الاعلامي لها .	44	88%	5	10%	1	2%	0	0	0	0	4,86

50	3,48	%6	3	%12	6	%32	16	%28	14	%22	11	A4	الضريبة هي فريضة مالية تجبيها الدولة جبرا من الأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين (أفراد) أم أشخاصا معنويين (منشآت) من دون مقابل لمصلحة المواطنين
50	4,68	0	0	0	0	0	0	%32	16	%68	34	A5	ساهم التطور التقني للعولمة منذ اختراع العجلة إلى اختراع الانترنت بل أنه وبطرق مختلفة تلعب التقنية دورا مهما في عملية العولمة وهي ضرورية لهذه العملية
50	4,18	%2	1	0	0	%14	7	%46	23	%38	19	A6	تؤثر العولمة وما يتبعها من اندماج دولي إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع على قدرة الدول في تحصيل الضرائب
50	4,24	%4	1	0	0	%10	5	%40	20	%46	23	A7	لنشاط وفعاليات الشركات العالمية التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة والقدرة المالية دور هام في التطوير المستمر .
50	4,12	%2	1	0	0	%16	8	%48	24	%34	17	A8	يتمحور التنسيق الضريبي في اقرار الدول بعض الاعفاءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب والعمل بمبدأ المعاملة بالمثل
50	3,6	0	0	%8	4	%44	22	%28	14	%20	10	A9	للسياسة التجارية العالمية آثار ايجابية لما تحصل عليه من ضرائب (التعريفة الكمركية)
50	4,88	0	0	0	0	%2	1	%8	4	%90	45	A10	تلجأ بعض الشركات العالمية إلى دفع الدول لايجاد أنظمة وقوانين وتشريعات ضريبية تنسجم مع مصالحها العامة وتستهدف هذه الا نظمة تخفيض معدلات الضريبة إلى مستويات متدنية

50	4,9	0	0	0	0	0	0	10%	5	90%	45	A1 1	التقدم السريع في تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات والتطورات الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق سارعت من الاتجاه نحو العولمة .
50	4,16	4%	2	6%	3	10%	5	30%	15	50%	25	A1 2	ان التحرير المالي هو نتيجة للتطورات الكبيرة التي رافقت العولمة الاقتصادية .
50	4,84	0	0	0	0	2%	1	12%	6	86%	43	A1 3	ازالة القيود على حركة رؤوس الأموال والدفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع واسواق الأموال الدولية مع سرعة وسهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم
50	4,94	0	0	0	0	0	0	10%	5	90%	45	A1 4	تطبيق العولمة يجعل العالم يعيش سوقاً اقتصادياً واحداً مما يزيد حدة المنافسة بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية
50	4,94	0	0	0	0	0	0	6%	3	94%	47	A1 5	العولمة تؤثر بشكل مباشر على زيادة الإيرادات الضريبية .
50	3,98	8%	4	4%	2	26%	13	10%	5	52%	26	A1 6	ان الغرض الأساسي للضريبة هو تمويل الاتفاق على الخدمات الارتكازية وغيرها .
50	4,22	4%	2	6%	3	10%	5	24%	12	56%	28	A1 7	تمثل الضرائب من المسائل الأساسية التي تركز عليها النظم المالية لدول العالم

المصدر : مخرجات الحاسبة الالكترونية

A- تلجأ بعض الشركات العالمية والبنوك والمصارف المختلفة إلى التلاعب بوثائقها بهدف تخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليها.

اتفقت عينة الدراسة بنسبة 96% بأن بعض الشركات العالمية تلجأ إلى التلاعب في الوثائق بهدف تخفيض الضرائب المفروضة عليها . ويعني هذا ان عينة الدراسة تتجه نحو تحقيق الاتفاق ،

بينما حصلت فقرة محايد 2% ونسبة 2% غير متفقة مع الفقرة وكان المتوسط المرجح لهذه الفقرة 4.66% وهو اعلى من الوسط الفرضي 4(الملحق 1)

A1- ان العولمة الاقتصادية جاءت نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي رافقت نشوء الرأسمالية بوصفها نظاما عالميا.

حصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.42% مما يدل على استجابة عينة الدراسة لحركة المقياس . كانت نسبة 92% متفقة مع هذه الفقرة . ونسبة 6% كانت إجاباتهم محايدة وان 2% غير متفقة تماما مع الفقرة أعلاه .

A2- ان العولمة السياسية تعني تحويل السلطة من المركزية إلى اللامركزية عبر مؤسسات مالية وعالمية وتسير العالم .

حصلت هذه الفقرة على نسبة 100% وكانت متفقة بالاجماع على أن العولمة السياسية هي تحويل لسلطة الدولة إلى مؤسسات عالمية وهذا يعني ان عينة الدراسة متفقة مع الفقرة. وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.96% .

A3- ان العولمة تهدف إلى دمج أسواق العالم وتحقيق مكاسب لشركات عالمية من خلال الترويج الاعلامي لها .

حصلت هذه الفقرة على نسبة 98% وتتفق مع الفقرة وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق أما الذين كانوا خلاف ذلك بلغت نسبتهم 2% من عينة الدراسة كانت اجاباتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح مقداره 4.86% .

A4- الضريبة هي فريضة مالية تجبها الدولة جبرا من الاشخاص سواء كانوا اشخاص طبيعيين (افراد) أم اشخاصا معنويين (منشآت) من دون مقابل لمصلحة المواطنين .

فيما يتعلق ان الضريبة فريضة مالية تفرضها الدولة على الافراد من دون مقابل . سجلت عينة الدراسة نسبة 50% تتفق مع الفقرة ، وكانت نسبة افراد العينة الذين لا يتفقون مع الفقرة 18% ، 32% لم تحدد اجابتهم بهذا الخصوص وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 3.48% .

A5- ساهم التطور التقني للعولمة منذ اختراع العجلة إلى اختراع الانترنت بل إنه وبطرق مختلفة تلعب التقنية دورا مهما في عملية العولمة وهي ضرورية لهذه العملية .
اجابت عينة الدراسة بأن الغالبية اي 100% تؤكد وتتفق على ان التقنية تلعب دورا هاما للاتجاه إلى العولمة وهي ضرورية لهذه العملية . ومتوسط مرجح 4.68% .

A6- تؤثر العولمة وما يتبعها من اندماج دولي إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع على قدرة الدول في تحصيل الضرائب .
لقد كانت اجابات عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق وقد سجلت نسبة 84% وهي ترى ان العولمة فضلا عن الافكار والابتكارات والتقدم التكنولوجي السريع تؤثر في مقدرة الدول في تحصيل الضرائب . ولكن 14% كانت اجابتهم محايدة ، بينما نسبة 2% غير متفقة تماما مع الفقرة .
وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.18% .

A7-لنشاط وفعاليات الشركات العالمية التي تعتمد على تكنولوجيا المتطورة والقدرات المالية دور هام في التطور المستمر .
اتفقت عينة الدراسة بنسبة 86% بان الشركات العالمية تعتمد على مرتكزات أساسية كالتكنولوجيا وغيرها مما لها القدرة على التطوير المستمر ومواكبة التطورات الحديثة . أما نسبة الذين كانت اجابتهم محايدة 10% . 4% لا تتفق تماما مع الفقرة وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح مقداره 4.24% .

A8- يتمحور التنسيق الضريبي في إقرار الدول بعض الاعفاءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب والعمل بمبدأ المعاملة بالمثل .
اتفقت عينة الدراسة بنسبة 82% بأن يقتصر التنسيق الضريبي في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية في اقرار الدول في تخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليها وعلى ان تكون المعاملة بالمثل بغية المحافظة على ديمومة هذه العلاقات . أما نسبة الذين كانت اجابتهم محايدة 16% ، وحصلت الفقرة على متوسط مرجح 4.12% . أما نسبة 2% غير متفقة تماما مع الفقرة .

A9- للسياسة التجارية العالمية آثار ايجابية لما تحصل عليه من ضرائب (التعريفية الكمركية)
إجابة عينة الدراسة ان 8% لا تتفق على سيطرة العولمة والتطورات التي تحدثها من انتقال السلع والبضائع بين الدول النامية .بينما نجد ان 48% يتفقون على أن ما سيشهده العالم في ظل

العولمة من تطورات جذرية ودون تمكين اي نظام ان يعيش في عزلة عن العالم . ونلاحظ أن 44% ليست لهم إجابة محددة . ومتوسط مرجح 3,6% .

A10- تلجأ بعض الشركات العالمية إلى دفع الدول لايجاد انظمة وقوانين وتشريعات ضريبية تنسجم مع مصالحها العامة وتستهدف هذه الانظمة تخفيض معدلات الضريبة إلى مستويات متدنية اتفقت عينة الدراسة بنسبة 98% بان الدول تعمل على ايجاد قوانين وتشريعات ضريبية تهدف من وراءها إلى تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليها . أما نسبة الذين كانت اجابتهم محددة 2% وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.88% مما يدل استجابة عينة الدراسة لحركة المقياس المستخدم .

A11- ان التقدم السريع في تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات والتطورات لاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق سارعت من الاتجاه نحو العولمة . حصلت هذه الفقرة على نسبة 100% وكانت متفقة بالاجماع . على ان التقدم السريع في تكنولوجيا ونظم المعلومات سيؤدي للاتجاه إلى العولمة . وهذا يؤكد على ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.9% .

A12- ان التحرير المالي هو نتيجة للتطورات الكبيرة التي رافقت العولمة الاقتصادية . فيما يتعلق بالتحرير المالي ، فقد كانت اجابات عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق وقد سجلت نسبة 80% وهي ترى ان الاقتصاد الدولي أو تزايد لظاهرة الاعتماد الاقتصادي يؤدي إلى ازالة العراقيل على رؤوس الأموال المتنقلة سيؤدي إلى ظهور نظام جديد يسمى (التحرير المالي) بينما نسبة 10% غير متفقة مع الفقرة , ولكن نرى ان 10% كانت اجابتهم محايدة وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.16 وهي أكبر من الوسط الفرضي .

A13- إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال والدفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع وأسواق الأموال الدولية مع سرعة وسهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم .

اتفقت عينة الدراسة بنسبة 98% على ازالة العراقيل على رؤوس الأموال المتنقلة وتدعو إلى الاندماج بين كل من أسواق السلع واسواق الأموال وتدعو إلى ان تكون هناك اتصالات بين دول

العالم. أما نسبة الذين كانت اجاباتهم محايدة 2% وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح مقداره 4.84% .

A14 - تطبيق العولمة يجعل العالم يعيش سوقا اقتصاديا واحدا مما يزيد حدة المنافسة بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية .

حصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.94 % وهو اعلى من الوسط الفرضي وكانت نسبة الاتفاق 100% وباجماع عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق ، على ان تطبيق العولمة سوف يزيد من المنافسة بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية .

A15 - العولمة تؤثر بشكل مباشر على زيادة الايرادات الضريبية .

حصلت هذه الفقرة على نسبة 100 % وكانت متفقة بالاجماع على ان زيادة أثر العولمة بمرور الوقت باستخدام طرق جديدة ومبتكرة لاستخدام التكنولوجيا تؤدي إلى زيادة الايرادات الضريبية ونسبة 6% كانت اجاباتهم محايدة، وهذا يعني ان عينة الدراسة متجهة نحو الاتفاق وحصلت هذه الفقرة على متوسط مرجح 4.94 .

A16 - الغرض الاساسي للضريبة هو تمويل الاتفاق على الخدمات الارتكازية وغيرها .

ان الغرض من فرض الضريبة هو زيادة ايرادات الدولة والتي بدورها تنفقها الدولة لتقديم الخدمات الصحية والتعليم وغيرها . وكانت نسبة الاتفاق عينة الدراسة 62% بينما سجلت الجهة غير المؤيدة لهذه الفقرة 12% يرون خلاف ذلك ، 26% كانت اجابتهم محايدة وكان المتوسط المرجح لهذه الفقرة 3.98% .

A17 - تمثل الضرائب من المسائل الاساسية التي تركز عليها النظم المالية لدول العالم

اتفقت عينة الدراسة على ان لكل دولة لديها نسب ضريبية والتي تفرض وفق نسب معينة وبموجب القوانين والانظمة والتشريعات الصادرة وفق كل دولة من دول العالم . إذ ان اتفق تماما واتفق قد حصلت على نسبة 80% ويعني هذا ان عينة الدراسة تتجه نحو تحقيق الاتفاق بينما حصلت نسبة محايد على 10% . ونسبة 10% غير متفقة مع الفقرة . وكان المتوسط المرجح لهذه الفقرة 4.22 وهو اعلى من الوسط الفرضي .

□ مظاهر وأسباب العولمة

هناك عناصر أساسية أدت إلى بروز تيار العولمة هي .

أ- التجارة الخارجية

يمكن للتجارة الخارجية ان تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر ، وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على دخول رأس المال الأجنبي إذ يلعب دورا في زيادة الاستثمارات وبدوره يؤدي إلى بناء المصانع . وبالتالي يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية . وهنا يبرز دور التجارة الخارجية في مدى قدرة هذه الدول على تنويع صادراتها وزيادة منافستها من حيث السعر والجودة . وهذا ما سنلاحظه في الجدول (4)

جدول (4)

حجم الصادرات لمجموعة من الاقطار العربية 2011-2015 (ملايين الدولارات)

السنة الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	6,778	6,699	6,778	7,282	6,763
الإمارات	281,640	300,162	325,376	327,002	256,000
البحرين	19,650	19,768	20,927	20,753	16,540
السعودية	364,699	388,400	375,873	342,432	203,550
السودان	10,193	4,066	4,790	4,454	3,169
عمان	47,092	52,138	56,429	53,213	39,244
قطر	112,908	131,583	135,286	129,699	77,294
الكويت	102,704	114,507	114,128	100,659	55,157
مصر	32,346	31,084	30,945	26,724	19,051
المغرب	20,402	21,475	21,932	23,665	25,677
اليمن	9,117	7,808	8,136	9,571	3,501

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي لعام 2015 الموحد المسحوبة من

الموقع الإلكتروني (www.amf.org) .

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية منذ عدة سنوات إلى أحداث تأثير مباشر على أداء التجارة العربية الخارجية إذ سجلت قيمة الصادرات السلعية لكل من الإمارات (256,000) لعام 2015 مقارنة لعام 2011 بقيمة قدر (281,640) مليون دولار . والبحرين وصلت إلى (19,650) مليون دولار عام 2011 للمقارنة إلى (16,540) مليون دولار عام

2015 . أما في عمان قدرت (47,092) مليون دولار عام 2011 مقارنة إلى (39,244) مليون دولار عام 2015 . و قدرت في قطر عام 2011 (112,908) مليون دولار مقارنة عام 2015 بقيمة وصلت إلى (77,284) مليون دولار . والكويت وصلت إلى (55,157) مليون دولار عام 2015 بالمقارنة إلى (102,704) مليون دولار عام 2011 . أما لمصر وصلت إلى (32,346) مليون دولار عام 2011 مقارنة لعام 2015 وصلت إلى (19,051) مليون دولار ويعود سبب الانخفاض لاستمرار الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة وتباطؤ أداء الاقتصاد العالمي (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2016 : 226) . واليمن قدرت (3,501) مليون دولار عام 2015 مقارنة إلى (9,117) مليون دولار لعام 2011 . ويعزى سبب الانخفاض إلى توقف النشاط الاقتصادي خلال الأزمة التي عاشتها البلاد (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2011 : 167) .

جدول (5)

حجم الواردات لمجموعة من الاقطار العربية (2011-2015) (ملايين الدولارات)

السنة الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	18,957	20,781	22,098	22,962	20,503
الإمارات	227,411	234,101	245,000	266,726	230,000
البحرين	12,106	13,239	13,656	13,318	13,746
السعودية	131,586	155,593	168,155	173,833	174,175
السودان	9,236	9,230	9,918	9,211	9,509
عمان	21,498	23,027	34,442	29,311	32,151
قطر	22,323	25,214	26,866	30,479	37,120
الكويت	25,144	27,265	29,381	31,036	31,915
مصر	63,789	73,552	70,598	72,659	68,944
المغرب	41,712	44,946	45,293	45,565	43,332
اليمن	9,610	10,524	12,420	15,445	8,900

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 المسحوبة من الموقع الالكتروني (www.amf.org) .

من الارقام السابقة يمكن ان نبين ان الواردات لكل من البحرين وصلت إلى (12,106) مليون دولار عام 2011 مقارنة لعام 2015 قيمة قدرت (13,746) . فقد قدرت في السعودية إلى (131,586) مليون دولار عام 2011 بالمقارنة في عام 2015 بلغت (174,175) مليون دولار . وفي عمان وصلت إلى (21,498) مليون دولار لعام 2011 مقارنة لعام 2015 (32,151) مليون دولار . وقطر حققت زيادة في قيمة الواردات التجارة السلعية عام 2011 بقيمة قدرت (22,323) مليون دولار مقارنة لعام 2015 بقيمة (37,120) مليون دولار . أما في الكويت فقد قدرت (25,144) مليون دولار عام 2011 بالمقارنة لعام 2015 بلغت (31,915) مليون دولار . ويعود سبب ارتفاع الواردات للدول اعلاه نتيجة استمرار وتيرة النشاط الاقتصادي المرتفع وما تطلبه من زيادة مدخلات الانتاج المستورد كما ساهم في نمو الواردات الاجمالية . وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الاخرى مما ادى إلى ارتفاع أسعار وتكاليف جزء كبير من الاستيراد وكذلك ارتفاع أسعار الواردات النفطية للدول العربية المستورد للنفط . ونتيجة للنمو الجيد في الواردات العالمية . فقد حافظت الواردات العربية الاجمالية على حصتها إلى الواردات العالمية (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2006 : 151) . كما وان الكويت تعتبر من الدول التي ن جحت في جلب الشركات الأجنبية العاملة في مجال توليد توليد الطاقة لنقل التكنولوجيا إليها . لقد ساعدت العولمة المالية على تحرير الاسواق المالية الدولية وضمان بذلك موارد مالية أكبر وتوسيع مجال توظيف الأموال الدولية وتوفير سيولة مالية دائمة وساهمت أيضا في تسارع نمو التدفقات المالية العالمية عن طريق نقل المعلومات الخاصة بأسعار الأصول وانخفاض تكاليف التمويل المتعلقة بالمنافسة بين مختلف المؤسسات المالية وتقديم التمويل المباشر ، لقد أدت العولمة المالية إلى تحديث النظم المالية وظهور منافسة قوية من اجل توظيف الأموال في مجالات مختلفة بين الدول وممثلي الانظمة المالية وتنمية القدرات التنافسية لها . (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2014 : 196) . لقد انخفضت الواردات السلعية للدول (مصر ، اليمن ، الامارات) في مصر وصلت إلى (63,789) مليون دولار عام 2011 بالمقارنة لعام 2015 بقيمة قدرت (68,944) مليون دولار . واليمن وصلت إلى 9,610 مليون دولار عام 2011 بالمقارنة مع (8,900) مليون دولار عام 2015 . والامارات وصلت إلى (227,411) مليون دولار عام 2011 مقارنة لعام 2015 بقيمة قدرت (203,000) مليون دولار . ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة ، وتتمثل بصفة أساسية في السياسات الاقتصادية المتشددة والمطبقة في عدد من الدول العربية . فضلاً إلى انخفاض أسعار النفط العالمية (تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، 2015 : 227) . ان التجارة الخارجية تجعل الاسواق مفتوحة ل غرض الاستفادة من عوامل الانتاج المتوفرة في الداخل . فإن هذا يؤدي إلى اتساع الامكانية لزيادة حجم

الانتاج ، وبالتالي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة . مما يؤدي إلى المنافسة بين المنتجين ، أي تمنع الاحتكار في السوق المنافسة ، مما يؤدي إلى توفير السلعة بثمن أقل وبنوعية جيدة نتيجة التنافس القائم بين المنتجين (الامير 2017 ، 2) . ويتضح ما تقدم انه تنامت عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال في الفترة الأخيرة الأمر الذي يعد من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية ، إذ يتحقق اندماج أسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية وتطورات عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات (الجات) ، التي تناولت خفض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية والزراعية وتنامي تجارة الخدمات والملكية الفردية (عبد العزيز وآخرون ، 2011: 68) .

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية ، الاجتماعية ، والسياسية . والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى ، إلا ان نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة همها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار في دولة معيّن وهذا ما سنلاحظه في الجدول الآتي .

جدول (6)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقطار العربية النفطية مليون دولار (2015-2011)

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	16,308	12,182	9,298	8,012	8,141
الامارات	7,684	9,608	10,488	10,823	10,976
المغرب	2,564	2,887	3,358	3,561	3,162
مصر	483	2,798	5,553	4,612	6,885
السودان	2,692	2,488	3,094	1,251	1,737
الكويت	855	1,864	2,329	953	293
سلطنة عمان	1,049	1,484	1,626	739	822
الأردن	1,476	1,405	1,798	2,009	1,275
البحرين	781	891	989	1,519	1,463
قطر	87	327	840	1,040	1,071
اليمن	713	4	134	1,787	1,191

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ولسنوات مختلفة .

من الأرقام السابقة يمكن ان نبين ان الاستثمار الأجنبي المباشر اتجه إلى الاقطار العربية (السعودية ، الكويت) التي حققت انخفاضاً ملحوظاً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وفي السعودية وصلت إلى (16,308) مليون دولار عام 2011 مقابل (8,141) مليون دولار عام 2015 . والكويت قدرت (855) مليون دولار لعام 2011 مقارنة في عام 2015 وصلت إلى (293) مليون دولار وهذا المؤشر يؤكد ضعف الاقتصادات العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الدول النامية الأخرى . أي حرمان الدول العربية من موارد مهمة لتحويل مشاريع تنموية قد تساهم في إزالة الكثير من العقبات التي تعاني منها تلك الدول . فضلا عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة (كاظم وآخرون ، 2008: 68) .

أما في الإمارات ، قطر ، البحرين (التي حققت نجاحا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . إذ وصلت في الإمارات (7,684) مليون دولار لعام 2011 بالمقارنة لعام 2015 وصلت إلى (10,976) مليون دولار . وقطر وصلت إلى (87 —) مليون دولار لعام 2011 مقارنة في عام 2015 بقيمة قدرت (1,071) مليون دولار ويعود سبب الارتفاع الاعتماد لكلا الدولتين على سياسات التحرر المالي والانفتاح والمزايا والفوائد التي وضعتها في قوانين الاستثمار الأجنبي لديها لذلك ستكون من أكثر المناطق العربية جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر ، وعليه يجب على الدول العربية الاستفادة من مزايا العولمة المالية وعبر أحد ألياتها المهمة والرئيسية استغلال كبير للترويج عن الفرص الاستثمارية (كاظم وآخرون ، 2008 : 71 - 75) . والبحرين قدر التدفقات الواردة إلى (781) عام 2011 واستمر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وصولاً إلى عام 2015 بقيمة وصلت إلى (1,463 —) ويعود سبب الانخفاض نتيجة التقلبات في أسعار الصرف وبالتالي أدت إلى هبوط الأسعار من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى وبالتالي يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . أما في السودان قدرت إلى (1,737) مليون دولار لعام 2015 مقارنة في عام 2011 بقيمة قدرت (2,692) يعزى سبب الانخفاض إلى الوضع السياسي غير مستقر مما يسبب عرقلة لتلك التدفقات الواردة إلى الدول العربية (كاظم وآخرون ، 2008 : 71) . واليمن حققت معدلا سالبا (713 —) لعام 2011 بالمقارنة لعام 2015 وصلت إلى (1,191 —) ويعود سبب الانخفاض إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط مما يؤدي إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها .

د - المحور الرابع

الاستنتاجات

- 1- العولمة المالية لها أسباب متعددة ومتشابهة ، منها التقدم الاقتصادي ، والدور القيادي للدول الكبرى ، والثورة التكنولوجية والطفرة المذهلة في الاتصالات والمعلومات والمعرفة ، وهي ظاهرة تجري في سباق تاريخي محدد يؤثر في واقعها انتشار نطاقها وقوة مؤسساتها وآلياتها.
- 2- ان الكثير من السلبيات والعثرات ستقع على الدول النامية جراء اندماجها في الاقتصاد العالمي الجديد والمنطوي تحت سياسة العولمة وسيطرة القوى العظمى الرأسمالية عليه إلا انه يمكن تحقيق مجموعة من الامتيازات ، وسوف تزداد وتتحسن كلما استطاعت الدول النامية ان تزيد من فرصتها في العمل الاقتصادي الدولي.
- 3- تعمل العولمة المالية على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال آلياتها ومؤسساتها ومجموعة السياسات والمتغيرات الاقتصادية ويتم من خلال.
- أ- انهاء دور الدولة القومية ، وخروج مؤسسات الدولة من عمليات الانتاج والسيطرة على الاقتصاد الوطني .
- ب - انفتاح الاقتصاد الوطني بالكامل أمام التجارة الحرة .
- 4- بينت الدراسة ان لتطبيق العولمة يجعل العالم يعيش سوقا اقتصاديا واحدا مما يزيد حدة المنافسة إذ بلغ المتوسط المرجح 4,94 ، إذ أن العولمة تؤثر بشكل كبير ومباشر على زيادة الإيرادات الضريبية بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية بنسبة 4,94 .
- 5- ان تعمل الدول العربية على تنسيق سياساتها الاستثمارية وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار بغية توفير المناخ الاستثماري الملائم وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ودراساتها والترويج لها وتتعاون الدول الاطراف في الاتفاقية في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات والعمل على تنسيق واقامة مشاريع التنمية الاساسية كالموانئ والمطارات ومحطات المياه والكهرباء والطرق والمواصلات بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وترابط النشاطات الاقتصادية

التوصيات

- 1 - ضرورة ان تتعامل الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية مع العولمة المالية والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد ، وعدم الانعزال عن تلك التغيرات الدولية والعمل على إيجاد دورا لها لتحقيق من خلالها الارتباط مع الاقتصاد العالمي وإيجاد فرص حقيقية لها .
- 2 - القيام بالعمل الجماعي للدول النامية وبضمنها الدول العربية وذلك بالسير قدما في التعامل مع العولمة المالية انطلاقا من تكوين تكتلات اقتصادية واتفاقيات اقليمية وأسواق اقليمية مشتركة
- 3 - العمل والاهتمام على توفير سوق مالية في الدول النامية فعالة وتحت رقابة الدولة وتكون قادرة على توفير التمويل للمشاريع الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان أهمية توافر السيولة وتمويل المشاريع الاقتصادية الانتاجية ، وان لا تتحول إلى سوق للمضاربة ولتحقيق الأرباح السريعة.
- 4 - لا تقوم الدولة بتخفيض الانفاق العام من خلال تجميد الاجور والمرتبات ، نظرا للآثار الضارة على الاقتصاد والمجتمع ويمكنها تخفيض عدد العاملين في الحكومة خاصة وان ذلك لن يضر بسير العمل ، نظرا لانهم يمثلوا عبئا على العمل وذلك من خلال وضع حد اقصى للخدمة في الحكومة وحسب طبيعة العمل.
- 5 - بيع املاك الدولة الخاصة أو تأجيرها للأفراد أو المشروعات ما دام ان ذلك سيرفع الاضرار المتوقعة .

المصادر

الكتب

- 1 -الظاهر ، نعيم ابراهيم ، ادارة العولمة وانواعها ، عالم الكتب الحديث ، الاردن الطبعة الأولى 2010 .
- 2 -حمزة ، حسن كريم . العولمة المالية والنمو الاقتصادي ، دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان . الطبعة الاولى ، 2011 .
- 3 -عبد المطلب ، عبد الحميد . العولمة واقتصاديات البنوك . الطبعة الأولى . الدار الجامعية . القاهرة . 2001 .
- 4 -شدود ، ماجد. العولمة — مفهومها — سبل التعامل معها. مطبعة اليازجي دمشق 1998 .

- 5 - نافع ، ابراهيم ، انفجار سبتمبر بين العولمة والامركة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الاولى ، القاهرة. 2002 .
- 6 - حسن ، رشدي كامل ، اوراق اقتصادية . الاسواق المالية ودورها في عملية الاصلاح الاقتصادي ، مكتبة الجامعة الاسكندرية ، 2001 .
- 7 - ابو حشيش ، خليل عواد ، دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2010 .
- 8 - طاقة . محمد ، العزاوي . محمد اقتصاديات المالية العامة عمان / الاردن . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة طبعة الاولى. 2007 .
- 9 - العلي ، عادل فليح ، المالية العامة والتشريع المالي الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة . الموصل . 2002 .

المجلات وال دوريات

- 1 - فتاح ، صالح . العولمة المالية ، مجلة العلوم الانسانية . الجزائر . العدد (2) لسنة 2002
- 2 - تانزي فيتو العولمة وبنية الضرائب ، مجلة التمويل والتنمية مجلد (38) العدد (1) ، لسنة 2001 / اصدار صندوق النقد الدولي . واشنطن . الولايات المتحدة الامريكية .
- 3 - كاظم واخرون ، اسعد جواد / الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية / مجلة العلوم الاقتصادية / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة العدد 20 / شباط 2008 .
- 4 - عبد العزيز ، واخرون . احمد / بحث في مجلة كلية الادارة والاقتصاد / بغداد (العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية) العدد 86 ، 2011 .

الرسائل والاطاريح

- 1- عبادي ، اثير عباس . رسالة ماجستير في الاقتصاد / جامعة بغداد بعنوان العولمة الاقتصادية واثرها على القطاع الزراعي في دول عربية مختارة (مصر ، الاردن ، سوريا) 2006
- 2- السامرائي ، نزهان محمد سهو . مستقبل الصناعة الدوائية العراقية في ظل العولمة ، رسالة ماجستير في الاقتصاد . كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد . 2003 .
- النعيمي ، رشا عبد المجيد سعيد . دبلوم عالي في المحاسبة الضريبية / جامعة بغداد / بعنوان التهرب الضريبي في المهن الطبية / دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب / 2005 .

المواقع الالكترونية

- 1- حمدان ، غسان . العولمة السياسية وما اليها ل سنة 2010 . مقالة سحب من الموقع الالكتروني WWW.alawan.org.
- 2- الغزي ، ناجي . العولمة واثرها على الوطن العربي لسنة 2014 مقالة سحب من الموقع الالكتروني WWW.Najialghezi
- 3- عواد ، قبس . أثر العولمة على الضرائب 2003 .
Al-Rafidain of law journal Iraq University of Mosul
مقالة سحب من الموقع الالكتروني
www.Rafidainlawj.net.
- 4- الموقع الالكتروني
Globalization.Kof.ethz.ch.
- 5- يوسف ، قاشي . فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية (دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية / فرع اقتصاديات المالية والبنوك . جامعة بومرداس / الجزائر / 2008 رسالة سحب من الموقع الالكتروني
Dlibrary.univ-boumerdes.dz.
- 6- الاسمري ، عامر . (مخاطر العولمة علينا مقالة في صحيفة الالوكة 2010 سحب من الموقع الالكتروني .
WWW.alukah.net
- 7- الاسرج ، حسين عبد المطلب ، التدفقات المالية إلى مصر في ظل العولمة المالية 2004 ، مقالة سحب من الموقع الالكتروني
WWW.academia.edu.
- 8- غالب ، احمد عطايا، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي . 2002 مقالة سحب من الموقع الالكتروني .
WWW.faculty.ksu.
- 9- محمد ، شكوري ، بن بوزيان ، سيدي محمد . التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2004 مقالة سحب من الموقع الالكتروني .
WWW.elbassair
- 10- ماطر ، حسن . (ما هي سلبيات العولمة) 2015 مقالة سحب من الموقع الالكتروني
WWW.mawdoo3.com
- 11- تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، صندوق النقد العربي . 2006 سحب من الموقع الالكتروني
www.amf.org

12- تقرير الاقتصادي العربي الموحد/ صندوق النقد العربي ،2015 سحب من الموقع الالكتروني

www.amf.org

13- تقرير الاقتصادي العربي الموحد/ صندوق النقد العربي ،2014 سحب من الموقع الالكتروني

www.amf.org

14- تقرير الاقتصادي العربي الموحد/ صندوق النقد العربي ،2011 سحب من الموقع الالكتروني www.amf.org

15- تقرير الاقتصادي العربي الموحد / صندوق النقد العربي ، 2016 سحب من الموقع الالكتروني www.amf.org

16- الامير ، ماجد جواد . منظمة التجارة العالمية.... سلبيات وإيجابيات مقالة سحبت من

الموقع الالكتروني www.azzaman.com.

17- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات مخفية سحبت من الموقع الالكتروني www.aidmo.org

الكتب الأجنبية

- 1-Somerfield, Anderson,Brock,Ray M. Hershel M., And Horace- R., 1980 .
- 2- L.kotler.Adictionary for Account outs .new delhi,1972.35-
- 3-John Baylis &Steve smith the Globalization of world polities,Oxforduniversity press 1997
- 4-Harris R. G., Globalization, trade and Income ,Canadian Journal of Economic,vol.26,1993 .
- 5- Waters,M.,Globalization ,Roulle-dge London and New York,1996
- 6-Dunning ,J.H.,Advent of Alliance Capitalism. In J.H.Dunning and K.AHamdani.the new Globalism and Developing countries ,united Nationsuniversity press,paris 1997

□ ملحق رقم 1 □ □ استمارة استبانة

□ السادة الاساتذة المحترمون

تحية طيبة ...

استمارة الاستبانة التي بين ايديكم بعنوان (العولمة المالية واثرها في الضريبة في بعض البلدان العربية) وقد جاء تصميمها بناء على مشكلة البحث (ان ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي قد أثر على سرعة المعاملات الدولية وانتقال الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم التداول الدولي للعمليات الأجنبية) فيهدف البحث إلى (تقديم دراسة معرفية وفكرية وتقديم خدمة إلى السلطة المالية لبيان مدى أثر العولمة المالية في الضريبة في بعض البلدان العربية في ضوء النتائج التي افرزتها العولمة . لتحقيق رضا المكلف فضلاً أن الهدف يأتي منسجماً مع التوجهات الحديثة وفقاً للمنظور الاستراتيجي والتطورات التكنولوجية . فضلاً على ان الفرضية البحث أكدت على:

أ – بالرغم من الإيرادات العالية من الضريبة في زمن العولمة الا انها لم تلبي احتياجات تمويل النفقات الأساسية .

ب – تمثل الضريبة مورد مالي هام الا انه يجب توفير جهاز اداري ضريبي كفوء .

يرجى تفضلكم بالاطلاع عليها وعرض ما ترونه مناسباً من ملاحظات لتطويرها والله يجازيكم بالخير على جهودكم مع التقدير

اولاً :- اسلوب الاجابة

- 1- يرجى وضع علامة (/) في المكان المخصص بالاستمارة الذي تراه مناسباً حسب رأيك
- 2- لا داع لذكر الاسم أو التوقيع على الاستمارة مع العلم انه سيتم التعامل بسرية تامة وستظهر النتائج بشكل ارقام ومؤشرات عامة طبقاً لمتطلبات البحث العلمي .
- 3- بالامكان اضافة اية مؤشرات اخرى تدعم البحث .
- 4- الباحثة على استعداد تام للاجابة على اية استفسارات تتعلق بأسئلة الاستبانة .
- 5- نرجو عدم ترك اي فقرة دون الاجابة ، لان ذلك سيؤدي إلى اضعاف الاستبانة .
- 6- يهتم الباحثة سرعة الاجابة على اسئلة الاستبانة لغرض تسهيل مهمة انجاز البحث بالوقت المناسب .

ثانياً: - لأغراض الإيضاح ندرج ادناه بعض المصطلحات لأعطاء تصور مقبول عن الموضوع

الضريبة: - فريضة مالية تدفع جبراً إلى الدولة ومن دون مقابل ، وتفرض بشكل محدد مسبقاً ، لمصلحة المواطنين ، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة
العولمة: - زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر واسواق رأس المال ، كما زاد من العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات ، وتحرير والغاء القيود على تدفقات رأس المال على المستويين المحلي والعالمي.

الهيئة العامة للضرائب

المعلومات الشخصية

1- التحصيل العلمي : اعدادية دبلوم بكالوريوس

دبلوم عالي ماجستير دكتوراه
اخرى

2- التخصص :

3- العنوان الوظيفي :

4- القسم الذي تعمل فيه أو تشرف عليه :

5- عدد سنوات الخدمة أو الخبرة 5 - 10 سنوات 10 - 15 سنوات

6- 20 سنوات 20 - 25 سنوات 25 فأكثر

7- العلاقة بين عملك وموضوع البحث :

مباشرة لا توجد علاقة ضعيفة

العولمة المالية واثرها في الضريبة في بعض البلدان العربية

الرمز	الحالة	اتفق تماما	اتفق تكرار النسبة	محايد تكرار النسبة	لا اتفق تكرار النسبة	لا اتفق تماما	المتوسط المرجع	المجموع
A0	تلجا بعض الشركات العالمية والبنوك والمصارف المختلفة إلى التلاعب بوثائقها بهدف تخفيض نسبة ال ضرائب المفروضة عليها							
A1	ان العولمة الاقتصادية جاءت نتيجة لتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي رافقت نشوء الرأسمالية بوصفها نظاما عالميا .							
A2	ان العولمة السياسية تعني تحويل السلطة من المركزية إلى اللامركزية عبر مؤسسات مالية وع المية وتسيير العالم .							
A3	ان العولمة تهدف إلى دمج أسواق العالم وتحقيق مكاسب لشركات عالمية من خلال الترويج الاعلامي لها .							
A4	الضريبة هي فريضة مالية تجبها الدولة جبرا من الاشخاص سواء كانوا اشخاص طبيعيين (افراد) أم اشخاصا معنويين (منشآت) من دون مقابل لمصلحة المواطنين							

											A5	ساهم التطور التقني للعولمة منذ اختراع العجلة إلى اختراع الانترنت بل انه وبطرق مختلفة تلعب التقنية دورا مهما في عملية العولمة وهي ضرورية لهذه العملية
											A6	تؤثر العولمة وما يتبعها من اندماج دولي إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع على قدرة الدول في تحصيل الضرائب
											A7	لنشاط وفعاليات الشركات العالمية التي تعتمد على تكنولوجيا المتطورة والقدرة المالية دور هام في التطور المستمر
											A8	يتمحور التنسيق الضريبي في اقرار الدول بعض الاعفاءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب والعمل بمبدأ المعاملة بالمثل .
											A9	للسياسة التجارية العالمية آثار ايجابية لما تحصل عليه من ضرائب (التعريف الكمركية) .
											A10	تلجأ بعض الشركات العالمية إلى دفع الدول لايجاد أنظمة وقوانين وتشر يعات ضريبية تنسجم مع مصالحها العامة وتستهدف هذه الأنظمة تخفيض معدلات الضريبة إلى مستويات متدنية

											A11	ان التقدم السريع في تكنولوجيا ونظم المعلومات والاتصالات والتطورات الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق سارعت من الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية .
											A12	ان التحرير المالي هو نتيجة للتطورات الكبيرة التي رافقت العولمة الاقتصادية .
											A13	ازالة القيود على حركة رؤوس الأموال والدفع إلى الاندماج الكلي بين كل من أسواق السلع واسواق الأموال الدولية مع سرعة وسهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم
											A14	ان تطبيق العولمة سوف يجعل العالم يعيش سوقا اقتصاديا واحدا مما سيزيد من حدة المنافسة بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية
											A15	العولمة تؤثر بشكل مباشر على زيادة الايرادات الضريبية .
											A16	الغرض الاساسي من للضربة هو تمويل النفقات الاتفاق على الخدمات الارتكازية وغيرها .
											A17	تمثل الضرائب من المسائل الأساسية التي تركز عليها النظم المالية لدول العالم

ملحق رقم (2)

أسماء السادة الخبراء الذين عرضت عليهم استملاءات ومرتبة حسب الاحرفبجلائية

ت	اسماء السادة الخبراء	الموقع الوظيفي
1	م. د. ازهار حسن علي	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
2	م. د. بشرى علي وهيب	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
3	م. د. باسم خميس عبيد	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
4	م. د. تأميم محمد سلوم	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
5	أ. م. د. حمدي شاكرا مسلم	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
6	أ. م. د. رحيم حسوني زيارة	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
7	أ. م. د. سمير سهام داود	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
8	أ. م. د. عمرو عبد المحسن	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
9	أ. م. د. عمار حمد خلف	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
10	م. د. منذر عبد القادر محمد	كلية الادارة والاقتصاد / بغداد
11	م. د. وصال عبد الله حسين	مركز بحوث المستهلك وبحوث السوق